السبل المثلى لضمان جودة مخرجات العملية التعليمية في الجامعة الجزائرية

الأستاذة: بوهنة كلثوم الأستاذ: نور محمد
الملحقة الجامعية- مغنية- جامعة تلمسان-

ملخص:

يحظى التعليم العالي باهتمام متزايد في معظم المجتمعات المتقدمة والنامية على حد سواء باعتباره الرصيد الاستراتيجي الذي يغذي المجتمع بكل احتياجاته من الطاقات البشرية التي يحتاج إليها للنهوض بأعباء التنمية في مجالات الحياة المختلفة ويوفر الرؤية العلمية والفنية المتخصصة حول مختلف القضايا المتعلقة بكافة مجالات التطور، والتعليم العالي يساهم في نشر المعرفة من خلال عملية التدريس وتطبيق مناهج المعرفة في حل مشكلات المجتمع من خلال ما يقدمه من أبحاث.

وتهدف هذه الدراسة إلى إبراز أهمية تطبيق إدارة الجودة الشاملة في التعليم العالي و معرفة واقع التعليم العالي في الجزائر و دواعي الإصلاح ، بالإضافة إلى معرفة العوامل الإستراتيجية اللازمة لتحسين نوعية التعليم بالجامعات الجزائرية.

الكلمات المفتاحية : الجودة الشاملة، التعليم العالي في الجزائر، نظام lmd، ضمان الجودة الشاملة في العملية التعليمية.

تمهيد:

تحتل الجودة في نظام التعليم العالي صدارة اهتمامات كل الدول وجميع مؤسساتها التعليمية التي تمنح شهادات ورتبا علمية هادفة إلى أن يكون خريجوها منافسين وناجحين، في أسواق العمل العالمية، ويتمكنون من تلبية حاجة المجتمع من التنمية المستدامة في جميع المناحي: (البشرية- الإجتماعية- الاقتصادية والثقافية).

فالوعي العالمي المتعلق بهذه المسألة بدأ ينتشر ويتعمم من خلال ملتقيات دولية ونصوص مرجعية شملت المؤسسات التعليمية والقائمين على التعليم العالي ووكالات التقويم في كل بلدان العالم.

انطلاقا من الإرادة السياسية والاجتماعية للدولة الجزائرية المبنية على مبدأ تكافؤ الفرص في الجامعة، واجهت الجامعة الجزائرية تدفق أعداد كبيرة من طلبة تؤطرهم هيئة تدريس شابة وقليلة الخبرة البيداغوجية، ألقي على عاتقها مسؤولية ضمان تقديم مؤهلات معترف بها عالميا وإتاحة فرص كبيرة للاندماج المهني.

يقوم نظام LMD الذي طبقته الجامعات الجزائرية منذ سنة 2005/2004 على فلسفة التقويم المستمر، والجودة

تهدف هذه الورقة البحثية للإجابة عن التساؤل التالي في ظل الظروف الراهنة التي تعيشها الجامعة الجزائرية ماهي متطلبات ضمان الجودة الشاملة في الأداء البيداغوجي؟

1/ إدارة الجودة الشاملة في المؤسسات الجامعية:

تعددت الاجتهادات في تحديد مفهوم الجودة في النظام التعليمي وعناصره ومعاييره، حيث يرى أن إدارة الجودة في الجامعة هي " عملية إدارية إستراتيجية مرتكزة إلى جملة قيم تستمد فعاليتها من المعطيات التي تحقق الاستخدام الأنجع لقدرات العالمين،ومواهبهم بشكل إبداعي يحقق التطوير المستمر للمؤسسة[1].

ويعرفها البروفسور"غراهام غيبس"Graham Gibbs"بأنها كل ما يؤدي إلى تطوير القدرات الفكرية والخيالية عند الطلاب وتحسين مستوى الفهم والاستيعاب لديهم ومهاراتهم في حل القضايا والمسائل، وقدراتهم على توصيل المعلومة بشكل فعال والنظر في الأمور من خلال ما تعلموه في الماضي وما يدرسونه حالي"[2]

وفقا لهذه التعريفات نجد أن إدارة الجودة الشاملة في التعليم تسعى لتحقيق التفاعل الجيد بين مدخلات العملية التكوينية من مناهج وآليات وطلاب وأساتذة البرامج ،والعمليات الإدارية،عمليات التقويم بشكل يوصل إلى تحقيق أعلى مستويات الجودة التي تأتي في صلب اهتمامات الجميع وتركيزهم على إعداد الكوادر التي تستفيد منها مؤسسات المجتمع على اختلاف طبيعتها. ويمكن وصف العملية التعليمية في النظام الجامعي، طبقا للشكل (1)

---

[1]– سالي براون وفل ريسن، معايير لتقويم جودة التعليم لدى المدرسين، ترجمة أحمد مصطفى، دار البيارق،الأردن، د ط، 1997 ، ص18

[2]– عصام الدين نوفل، عبد الجواد، ضبط الجودة، المفهوم، المنهج، التطبيقات التربوية، مجلة التربية، قطاع البحوث بوزارة التربية، الكويت، العدد33، 2000، ص18

الشكل (1) : العملية التعليمية من خلال النظام الجامعي[3]

المدخلات	العمليات	المخرجات
• الطلبة • الهيئة التدريسية • البيئة • التكنولوجيا • التوثيق • القوانين والتشريعات	العملية التعليمية فرص التعليم من خلال المحاضرات، المختبرات،المناهج، التقنيات	مهارات ومعارف جديدة للطلبة المتخرجين

2/ مفهوم ضمان الجودة الشاملة:

*هي فلسفة و مجموعة من المبادئ الإرشادية، و التي تعد دعائم للتحسين المستمر للمؤسسة.سواء في الموارد و الخدمات والعمليات [4]

فيشير هذا المفهوم وضع برنامج الذي يعتمد علي مبادئ خاصة و التي تعتبر كدليل علمي و مهني، يرمي لإتباع المعطيات العالمية قصد ضمان النوعية في المجال العلمي و العملي.

* وحسب جوزيه جوران "هي نظام من الأنشطة موجه نحو تحقيق إشباع حاجات العملاء و يمنح سلطات لعاملين و إيرادات أعلى و تكلفة أقل للمؤسسة"[5] فهنا يؤكد هذا الباحث على ضرورة تحفيز العملاء و خريجي المعاهد ،ذلك بإتباع نظام مهني فعال و الذي يأتي بنوعية التي تضمن الارتياح و الرضا الوظيفي.

ويعرف كذلك أنه نظام إداري يضع رضا العميل في أول قائمة الأولويات بدلا من التركيز على الأرباح قصيرة الأجل

---

[3]– مسلم علاوي السعد جودة العملية التعليمية الجامعية ومتطلبات تحسينها– دراسة حالة جامعة البصرة، ص 12

[4]– أحمد ابراهيم عبد الهادي :**إدارة الإنتاج و العمليات و التكنولوجيا**، دار النهضة القاهرة، 1995،ص35

[5]– خالد بن سعد عبد العزيز: **ادارة الجودة الشاملة تطبيقات على القطاع الصحي**،غير منشور:الرياض، 1997، ص 47

*تعريف جابلونسكي: هي شكل تعاوني لأداء الأعمال بتحريك المواهب و القدرات لكل العاملين و الإدارة لتحسين الإنتاجية و الجودة بشكل مستمر مستخدمة فرق العمل[6]

3/ واقع التعليم العالي في الجزائر:

حضي التعليم العالي في الجزائر بالكثير من الجهود من أجل تطويره و تحسينه وزيادة كفاياته لتحقيق الأهداف المرجوة ومع ذلك فإن الحاجة إلى التطوير و التحسين لا تزال مستمرة بغية الوصول إلى الجودة اللازمة للإسهام في تحقيق الأهداف التنموية في البلاد من خلال عرض بعض الأمثلة التي يعرفها واقع التعليم في الجزائر.

أ. يواجه التعليم العالي في الجزائر ضغوطات شديدة ، بالنظر إلى ارتفاع عدد السكان و الطلب الاجتماعي المتزايد على هذا المستوى من التعليم و يؤدي ذلك إلى لجوء الدولة و المؤسسات إلى زيادة عدد الطلبة الملتحقين من رصد الموارد المالية المناسبة في غالبية الأحيان.

ب. لا يزال تسيير مؤسسات التعليم العالي يتسم بشكل عام بدرجة عالية من المركزية ، مما يتطلب مزيدا من المرونة و مشاركة الجهات المعنية بها في اتخاذ القرار.

ت. أن غياب التنسيق بين مؤسسات التعليم العالي و التعليم العام من جهة وبين الجامعات و سائر مؤسسات التعليم العالي من جهة أخرى، بالإضافة إلى الضعف في توجيه الطلبة نحو فروع التعليم العالي المتنوعة بناء على قدراتهم و اهتماماتهم، تساهم جميعها في تضخم أعداد الطلبة في بعض الاختصاصات و تقلصها بشكل واضح في الاختصاصات التطبيقية و التقنية ، وفي تدني الفعالية الداخلية و مستوى الخريجين ، وتؤدي إلى ضغوطات على المؤسسات لتوفير برامج علاجية بغية تحسين مستوى الطلبة الملتحقين.

ث. في معظم الحالات ، لم تضع مؤسسات التعليم العالي برامج و مشاريع مناسبة لخدمة المجتمعات المحلية و المشاركة في تنميتها.

ج. أن أوضاع أعضاء هيئات التدريس في التعليم العالي تختلف كثيرا في الجزائر عن باقي الدول العربية ، وغالبا لا تطابق بعض المعايير الدولية كما حددتها

[1]– جوزيف جابلونسكي:ترجمة عبد الفتاح النعمان، **إدارة الجودة الشاملة**،مركز الخبرات المهنية،القاهرة ، 1996

التوصية الدولية حول أوضاع هيئات التدريس في التعليم العالي التي أقرها المؤتمر العام لليونسكو في عام 1997.

ح. ينبغي على مؤسسات التعليم العالي أن تعير اهتماما أكبر لاهتمامات الطلبة و تأخذ بالاعتبار احتياجاتهم في كل ما يتعلق بحياتهم خلال الدراسة، أي عند القبول، أو في مناهج الدراسة وطرائق التدريس، أو عند الانتقال إلى الحياة المهنية. و ينبغي على هذه المؤسسات أن تسمح للطلبة و لممثليهم بالمشاركة الفاعلة في اتخاذ القرارات الخاصة بحياتهم الأكاديمية و الاجتماعية داخل الجامعة.

خ. هناك حاجة إلى تعزيز أنماط جديدة من التعليم بحيث تخدم بشكل أفضل تنمية مهارات التفكير العلمي.

د. نتيجة للتطورات الدولية في العلم و التكنولوجيا برزت متطلبات جديدة ليضاعف أعضاء هيئات التدريس و الباحثون تعاونهم مع الصناعة و لتوفير التعلم المستمر لخريجي التعليم العالي.

ذ. غالبا ما يرافق النقص في الخريجين المؤهلين في بعض التخصصات بطالة وسوء استخدام لإعداد كبيرة منهم في تخصصات أخرى، فيما يمارس الكثيرون من الأكاديميين المهن الأكاديمية في الخارج مع تأثير ضئيل على التعليم العالي و البحث العلمي في الجزائر.

1- ونظرا لأدراك المسؤولين و العاملين في مؤسسات التعليم العالي في الجزائر فقد عقدت ملتقيات عديدة تناولت قضايا التعليم العالي ، لبحث مشكلات التعليم العالي و تشخيصها وكانت تهدف إلى :

1- الالتحاق بالتعليم العالي :

أ- إتاحة الالتحاق بالتعليم العالي أمام الجميع على قاعدة المساواة التامة و على أساس الجدارة من دون تمييز من أي شكل كان، وذلك استنادا إلى أحكام الإعلان العالمي لحقوق الإنسان و إلى الاتفاقية الدولية حول مكافحة التمييز في مجال التعليم.

ب- تنويع مؤسسات التعليم العالي و برامجه إما من ناحية الاختصاصات أو من ناحية مدة الدراسة ، و تنويع معايير الالتحاق بالمؤسسات و البرامج، و تطوير منهجيات التدريس و آليات التقويم و الترفيع و ما اليها ، وذلك أولا بهدف الاستجابة إلى الطلب المكثف على هذا التعليم وتأمين مشاركة أوسع شرائح من المجتمع فيه،

بما فيها من تنوع للميول و التوجهات و الدرجات الأكاديمية و المهنية ، ومن ظروف حياتية ، وثانيا بهدف تأمين الأعداد الكافية من الكوادر المعدة و المدربة على جميع مستويات التعليم ما بعد الثانوي لتلبية احتياجات التنمية و تسيير عجلة الدولة و المجتمع.

جـ- استخدام تقنيات المعلومات و الاتصال الحديثة لتوسيع فرص الحصول على التعليم العالي و إنشاء بيئات تعلم جديدة مثل التعليم عن بعد.

د- توفير فرص التعلم و التدرب مدى الحياة بما يسمح للسكان عموما و العاملين خصوصا بتجديد معارفهم ومهاراتهم و للفئات المحرومة بزيادة استفادتها من التعليم العالي في مجالاته كافة وفي مختلف الاختصاصات لاسيما الفتيات و المواطنين الذين يعانون من ظروف قاهرة.

2- مهمات التعليم العالي:

تعزيز مهمات التعليم العالي ليساهم بشكل ملموس في التنمية المستدامة وفق تحسين المجتمع بمجمله من خلال :

أ- مهمات الإعداد والتأهيل والتدريب:

- التركيز في مضامين برامج التعليم العالي، ومنهجياته ء ومقارباته وممارساته ووسائل نقل المعارف على تحقيق الأهداف الآتية:
- تزويد المتخرجين بكفايات محددة ء من معارف ومهارات واتجاهات تتيح لهم الانخراط بالمجتمع والمشاركة الفاعلة في قطاعات النشاط البشري المختلفة.
- تكوين مواطنين مثقفين يمتلكون الكفاءات المتعلقة بالاتصال والتحلي بالتفكير الحر وما إليها من كفاءات فكرية عليا.
- تكوين مواطنين ملتزمين بقضايا الناس والمجتمع والعالم ،يتمتعون بروح النقد وقادرين على العمل ضمن فريق لتحليل المشكلات الاجتماعية والبيئية وغيرها وتقديم الحلول لها بخاصة تلك التي تواجه الدول النامية.
- تعزيز العلاقات مع عالم الشغل وإنشاء شراكات مع المعنيين به وتحليل احتياجات المجتمع والعمل على تلبيتها مع أخذ التطورات العلمية، والتقنية والاقتصادية بعين الاعتبار من جهة ومن خلال تأمين التدريب في أثناء الخدمة والمساهمة في خلق فرص عمل جديدة من جهة أخرى.

ب- مهمات البحث العلمي:

- تشجيع البحث العلمي في شتى المجالات ولاسيما في الميادين التطبيقية بما يودي إلى تطوير المعرفة وتعميقها وتوسيع نطاقها لتتلاءم مع خصائص كل بلد ومجتمع والى توفير قاعدة علمية لاتخاذ القرارات.
- تأمين الإعداد والتدريب المناسبين للباحثين في الدراسات العليا.
- تأمين الموارد والدعم الضروري للباحثين داخل الجامعة.
- الاعتراف بالحريات الأكاديمية ولاسيما حرية البحث والنشر والمحافظة على حقوق الباحثين الفكرية وتوفير الآليات التي تتيح الاستفادة هن نتائج أبحاثهم لتجويد التعليم العالي والتطوير القطاعي.
- تعزيز نشر المعارف ونتائج الأبحاث في المجالات كافة.
- الاهتمام بنشر نتائج الابحاث و تطوير المعارف.

ج- مهمات خدمة المجتمع:

توجيه برامج التعليم العالي وأنشطة البحث العلمي من أجل تعزيز دور التعليم العالي في خدمة المجتمع على المستوى العام والقيام ببرامج ومشاريع تخدم المجتمع بشكل خاص.

- العمل على تحقيق أهداف التنمية الشاملة والمتكاملة للمجتمع من النواحي الاقتصادية والاجتماعية والثقافية
- المساهمة في الحفاظ على القيم المجتمعية وتعزيزها.
- المساهمة في فهم الثقافات المحلية ء والإقليمية ء والدولية» والتاريخية ، الحفاظ عليها وتعزيزها في إطار التنوع الثقافي.
- معرفة الميول السياسية والاقتصادية والاجتماعية بهدف تمكين المجتمع من معالجة المشاكل التي تعكر صفو المجتمعات المحلية ، والدول والمجموعات الإقليمية ، والمجتمع الدولي.
- نشر القيم المتفق عليها عالميا و أهمها السلام ، العدالة ، و المساواة و التضامن و حقوق الإنسان.

هـ- الخدمة المباشرة للمجتمع:

- المساهمة في تنمية التعليم و تحسينه على كافة المستويات بخاصة عبر تدريب المعلمين و الأساتذة.
- المساهمة في الأنشطة التي تعمل على إزالة الفقر ، العنف ، الأمية و الجوع و التدهور البيئي.
- المساهمة في تنمية المجتمع المحلي عبر القيام بمشاريع تعاون مع مختلف القطاعات الاجتماعية و الهيئات و المنظمات الحكومية و غير الحكومية.

3- العاملون في التعليم العالي:

- صياغة سياسات واضحة تتعلق بهيئات التدريس في التعليم العالي كما حددتها التوصية الدولية حول أوضاع هيئات التدريس في التعليم العالي التي اقرها المؤتمر العام لليونسكو في أكتوبر 1997 ، و لا سيما من نواحي الحريات الأكاديمية و الأمن الوظيفي و المشاركة في صنع القرار ووضع الخطط و الإدارة.
- تدريب العاملين في التعليم العالي و تمهينهم من خلال وضع برامج تدريبية جديدة.
- تحسين أوضاع العاملين في التعليم العالي ، و لا سيما أعضاء هيئات التدريس على المستويين المهني والمادي ليتاح لهم التفرغ للمهام المنوطة بهم وتكريس كامل جهودهم لمهام التعليم والبحث العلمي وخدمة المجتمع.
- إنشاء شبكات تعاون بين العاملين في التعليم العالي ولاسيما أعضاء هيئات التدريس بهدف تطوير القدرات وتبادل الخبرات بخاصة في مجال استعمال التقنيات الحديثة.
- تسهيل الحراك الأكاديمي للأساتذة على المستوى الوطني والإقليمي والدولي.

4- الطلبـة:

- إعارة اهتمام أكبر لاهتمامات الطلبة ولاحتياجاتهم في كل ما يتعلق بحياتهم الدراسية عند القبول و في مناهج الدراسة وطرائق التدريس و عند الانتقال إلى الحياة المهنية.
- تعزيز حق الطلبة بإنشاء منظمات طلابية مستقلة وتقديم التسهيلات اللازمة لهم بما فيها تطوير وتحسين ظروف الحياة الطلابية والخدمات المساندة بشكل يتيح أمام الطلبة المشاركة داخل الجامعة وخارجها بأنشطة

مكملة للأنشطة الأكاديمية تنمي جوانب شخصية الطالب المختلفة الأنشطة الرياضية والثقافية والفكرية والاجتماعية.

- تطوير خدمات الإرشاد والتوجيه بالتعاون مع المنظمات الطلابية بخاصة في ما يتعلق بالطلبة الذين يتركون التعليم العالي ثم يعودون إليه في سن متأخرة.
- السماح للطلبة أو لممثليهم بالمشاركة في المسائل الخاصة بتطوير التعليم العالي وبرامجه و مؤسساته وفي صياغة السياسات الخاصة به وبإدارة مؤسساته.
- تسهيل الحراك الأكاديمية للطلبة على المستوى الوطني والإقليمي والدولي.

5- جودة التعليم العالي:

- تطوير آليات ومعايير لضمان جودة التعليم العالي بشكل يتناسب مع التوجهات الدولية مع الحفاظ على التنوع وفقا لخصائص كل بلد أو مؤسسة أو برنامج ووضعها موضع التطبيق.
- التقييم المستمر لجودة التعليم العالي من خلال التقييم الذاتي الداخلي والتقييم الخارجي الذي يؤمنه خبراء متخصصون و دوليون إذا أمكن.
- اللجوء إلى تقنيات المعلومات والاتصال الحديثة لتحديث مضامين البرامج ومنهجيات التعليم ومصادر التعلم وإثرائها.
- إنشاء شبكات وطنية وإقليمية ودولية لتبادل المعلومات والاستفادة من الخبرات الرائدة.

6- إدارة التعليم العالي:

- اعتماد استراتيجيات ملائمة لوضع سياسات التعليم العالي وخططه تقوم على شراكات واسعة ما بين مؤسسات التعليم العالي والجهات الوطنية المعنية بالتخطيط والتنسيق.
- منح مؤسسات التعليم العالي الحرية والمسؤولية والاستقلالية الذاتية مع الحرص على أن تستجيب إلى متطلبات الدولة والمجتمع من تطبيق آليات مساءلة مناسبة.
- تأمين قياديين يتمتعون بكفاءات عالية في التخطيط والتسيير والتقييم المؤسسي، وبرؤيا اجتماعية واضحة تستجيب لاحتياجات المجتمع وتطلعاته.

7-**تمويل التعليم العالي:**

- اعتبار التعليم العالي خدمة عامة للمجتمع وتوظيفها في تنمية القوى البشرية يتعين على الحكومات تمويله بشكل أساسي لتأمين تكافؤ الفرص بين شرائح المجتمع المختلفة وتأمين الكوادر المناسبة لاحتياجات التنمية.
- تشجيع مؤسسات التعليم العالي على المبادرة بطرح خدماتها التعليمية والبحثية والاستشارية والتنموية لقاء عوائد تستوفيها من المستفيدين من هذه الخدمات ، أفرادا وجماعات ومؤسسات حكومية أو خاصة.
- ترشيد استعمال الموارد الحكومية .المخصصة للتعليم العالي ومصادر التمويل الأخرى.
- تعزيز التعاون بين البلدان الصناعية والغنية والبلدان النامية بهدف تأمين تمويل ملاءم لتعزيز التعليم العالي في الدول النامية.

8- **التعاون و تبادل المعرفة:**

- تعزيز مبدأ التضامن و الشراكة الأصلية بين المؤسسات التعليم العالي في أنحاء البلاد والعالم كافة.
- تعزيز التعاون الفكري والعلمي بين مؤسسات التعليم العالي عبر عمليات التبادل الأكاديمي، وتوأمة المؤسسات وإنشاء الشبكات و سهيل تبادل الخبرات والتجارب الرائدة.
- المصادقة على الاتفاقيات الإقليمية والدولية ألخاصة بالاعتراف بشهادات التعليم العالي ودرجاته.
- توفير شبكات المعلوماتية والاتصال والحواسيب الشخصية ء وتدريب الموارد البشرية عليها، لتسهيل الولوج إلى المعارف العلمية والخبرات التي من شأنها تسهيل تطوير مؤسسات التعليم العالي.
- تخصيص موارد فنية ومالية لتسهيل التعاون الفكري عنى جميع أشكاله وتبادل المعرفة.

الحيلولة دون هجرة الأدمغة أو العمل على استعادتها إلى مواطنها الأصلية عبر برامج التعاون الدولي، وذلك لتسريع التطور الاجتماعي والاقتصادي والاستفادة من الخبرات المكتسبة في الخارج.

4/ السبل المثلى لضمان نجاعة العملية التعليمية في الجامعة الجزائرية :

لمواجهة التحديات و الرهانات التي تواجه التعليم العالي في الجزائر لابد من إتباع الخطوات التالي :

أولا – جودة أعضاء هيئة التدريس:

ليس هناك خلاف حول الدور الهام الذي يقوم به عضو هيئة التدريس في انجاز العملية التعليمية ، و تحقيق أهداف الكلية التي يعمل بها ، و يقصد بجودة عضو هيئة التدريس ، تأهيله العلمي ، الأمر الذي يسهم حقا في إثراء العملية التعليمية وفق الفلسفة التربوية التي يرسمها المجتمع.

و يحتل عضو هيئة التدريس المركز الأول من حيث أهميته في نجاح العملية التعليمية ، فمهما بلغت البرامج التعليمية من تطور في الخدمات التربوية و التعليمية ومهما بلغت هذه البرامج من الجودة ، فإنها لا تحقق الفائدة المرجوة منها إذا لم يجب توافر عدد من السمات لدى عضو هيئة التدريس منها

1- السمات الشخصية : وذلك بأن يكون لديه مرونة في التفكير و ثقة في النفس ، ويتفهم الآخرين و يتقبلهم ، و يتأنى في إصدار الأحكام ، بحيث لا يعتمد على الأحكام المسبقة أو غير المبنية على أسس علمية صحيحة، ويجب أن يمتلك مهارات الاتصال الفعال و القدرة على الشرح و التوضيح.
2- الكفاءة المهنية : بأن يكون مع الطلبة ، يدافع عنهم و يحذرهم من المخاطرة، ويقدم المساعدة لهم في انجاز مهماتهم ن ويشجع على التعاون الاجتماعي و يدرك مشاعر الآخرين ، و أن يشرك الطلبة بمواقف مثيرة للتفكير ، ويتقبل اقتراحاتهم المختلفة و يستمع لهم بشكل جيد.
3- الخبرات الموقفية : ويتم ذلك عن طريق معرفة المدرس المتعلقة في مجال تخصصه و قدراته على تقبل الغرابة و الأصالة و التنويع في استجابات الطلبة و القدرة على إدخال المهارات الفعلية في العملية التعليمية و قدرته على استخدام مهارات الاستماع للطلبة بشكل جيد بالإضافة إلى قدرته على تقييم العمل اليومي والأسبوعي وتقييم الوحدات التعليمية وفعاليتها.
4- الكفاءة العلمية: وهي إلمام المدرس بالمعلومات والخبرات التي يحتاجها الطلبة ويقدم لهم تلك المعلومات بالشكل السليم والصحيح .
5- الكفاءة التربوية: أي معرفة المدرس بالطرق التربوية المناسبة في التعامل مع الطالب وكيفية تقديم المعلومات للطالب .
6- الكفاءة الاتصالية: أي قدوة المدرس على استخدام الطرق المناسبة لتوصيل

المعلومات للطلبة بالشكل الصحيح والقدرة على الاتصال بكل أفراد العملية التربوية بما فيهم المجتمع المحلى .

7- الرغبة في التعليم: حيث تعتبر هذه الخاصية من أهم الخصائص لأن المدرس إذا لم يملك الدافعية في التعليم، فلن ينجح في أداء ونجاح العملية التعليمية.

8- مساهمة أعضاء هيئة التدريس في خدمة المجتمع المحلي .

9- تحسين مستوى التدريب الأكاديمي لأعضاء هيئة التدريس .

10- تشجيع الإنتاج العلمي لأعضاء هيئة التدريس.

11- مشاركة أعضاء هيئة التدريس في الجمعيات العلمية والمهنية.

وهناك عدة أمور يجب على عضو هيئة التدريس أن يتعرف عليها ومنها:

1- التعرف على الاتجاهات العالمية المعاصرة والتوجهات المستقبلية في مجال التعليم.

2- التعرف على واقع استخدامات التقنيات المتطورة في مجال التعليم في كافة البلدان العربية و الأوروبية.

3- التعرف عنى الاحتمالات المستقبلية لاستخدامات التقنيات الحديثة في مجال التعليم.

4- التعرف على مجالات وفرص التعاون العربي والدولي المتاحة والتي يمكن أن تتاح في المستقبل فيما يتعلق بالتطوير التكنولوجي في مجال التعليم.

5- التوصل إلى وضع إستراتيجية جزائرية تتضح فيها أهداف التطوير وسياساته وتوجهاته وتوزيع الأدوار والمسؤوليات، مع الأخذ في الاعتبار وجود فروق بين البلدان العربية في مستوى الاستفادة من التقنيات الحديثة في مجال التعليم.

6- التعرف والإلمام بتكنولوجيا الاتصال والمعلومات في مجال تطوير التعليم فيترتب عليه مواكبة تطورات عصر المعلومات ولإنجاز ذلك يجب عليه: التعجل في إنشاء وتشغيل شبكات وطنية للمعلومات ء والمبادرة في إعداد الكوادر الوطنية القادرة والماهرة في التعامل مع المعلوماتية في شتى مراحلها وفي كافة أشكالها بالإضافة إلى الاجتهاد في القضاء على المخاوف والسلبيات التي تعوق تبني التقنيات الحديثة في مجال المعلومات والاتصالات مع العمل جديا على تأمين الخصوصية الوطنية.

7- رفع مستوى أداء عضو هيئة التدريس من خلال اكتسابه للمهارات المعرفية والعلمية التي تتطلبها الوظيفة القيادية.

8- العمل على زيادة قدراتهم على التفكير الإبداعي بما يمكنهم من التكيف مع عملهم ووظيفتهم.
9- تنمية الاتجاهات السليمة نحو قيمة ألعمل الذي يقومون به من الناحيتين الوظيفية الاجتماعية.
10- تنمية مهارات إدارة الوقت ، ويتم ذلك بالتعود على تسجيل كافة الأنشطة اليومية التي يقومون بها في سجل خاص يوضح توقيت كل نشاط وكم استغرق من الوقت، حتى إذا ما انتهى الأسبوع يستطيع المدرس أو المعلم حسابه طول الوقت الذي استغرقه كل نشاط بالمقارنة بغيره من الأنشطة، ولن يعمد عضو هينة التدريس بتخصيص وقت خلال كل يوم يقضيه أعضاء هيئة التدريس معا في أحاديث ومناقشات وحوارات اجتماعية تخفف عنهم بعض ضغوط العمل والانشغال به .
11- أن يعمد في التوسع في صناعة البرمجيات: من خلال مزج المعلومات التي يتوصل إليها عضو هيئة التدريس من قواعد وبيانات مختلفة بالاستعانة بوسائل الاتصال والمعلومات والانترنت (التكنولوجيا).

ثانيا : جودة الطالب :

الطالب هو حجر الزاوية في العملية التي من أجله أنشئت الجامعة، ويقصد بها:

مدى تأهيله في مراحل ما قبل المؤسسة التعليمية علميا وصحيا وثقافيا ونفسيا، يتمكن من استيعاب المعرفة، وتكتمل متطلبات تأهيله ، وبذلك تضمن أن هؤلاء الطلبة هم صفوة الخريجين القادرين على الابتكار والخلق وتفهم وسائل العلم وأدواته .

ويعتر الطالب محور العملية التربوية والغاية التي يتطلبها عملية التعلم والتعليم ، ولجودة الطالب لا بد من الأخذ بعدد من المبادئ الواجب توافرها فيه لكي يصبح قادرا على التفاعل مع بقية عناصر العملية التربوية لتحقيق الأهداف المنشودة من النظام التربوي، وهذه المبادئ هي:

1- التركيز و الانتباه والإصغاء من أجل تقبل المثيرات من قبل المدرس ومجموعة الطلبة أثناء الحوار.
2- الاستجابة: حيث تكون الاستجابة وفقا لاستيعاب المعومات، بحيث لا تخرج عنه إلا إذا كانت متعلقة بجوانب جزئية خاصة به.

3- التفاعل الصفي وذلك من خلال تقبل المعلومات التي تطرح أثناء الحصة الصفية والاستجابة لها.
4- التقييم والتقويم الذاتي : ويتم من خلال المراجعة الذاتية للمعومات و السلوكيات الفردية للطالب.
5- الالتزام بالنظام المدرسي الأكاديمي.
6- شمولية عملية التقييم والتقويم للطالب، بحيث يؤخذ بعين الاعتبار جميع الجوانب الشخصية للطالب و القدرات العقلية المتنوعة دون الاقتصار على الجانب المعرفي فقط.

وهناك عدد من المؤشرات يجب توافرها في جودة الطالب، منها:

1- مناسبة عدد الطلبة لأعضاء هيئة التدريس في الصف الواحد.
2- توافر الخدمات التي تقدم للطالب.
3- تعزيز دافعية الطلبة واستعدادهم للتعلم.
4- تعزيز صلة الطالب بالمكتبة.

ثالثا – جودة البرامج التعليمية و طرق التدريس:

ويقصد بجودة البرامج التعليمية شمولها و عمقها ، ومرونتها و استيعابها لمختلف التحديات العالمية و الثورة المعرفية ، و مدى تطويعها بما يتناسب مع المتغيرات العامة ، وإسهامها في تكوين الشخصية المتكاملة ، الأمر الذي من شأنه أن يجعل طرق تدريسها بعيدة تماما عن التلقين و مثيرة لأفكار و عقول الطلبة من خلال الممارسات التطبيقية لتلك البرامج و طرق تدريسها.

رابعا :جودة المناهج

يتم تطوير المنهاج من خلال مجموعة من الخطوات ، منها:

1- تحديد إستراتيجية التعليم: وذلك بوضع إطار لسياسات يستهدف المحافظة عليها في تكامل وتوقيت ملائمين وتوجيهها الوجهة الصحيحة وينبغي مراعاة خاصتين عند تحديد إستراتيجية التعليم هما :

أ - وجوب التركيز على العلاقات بين الأشياء: وذلك بإيجاد سلسلة كاملة من العلاقات الداخلية في النظام التعليمي الموجودة بين مستوياته المختلفة .بين النظام التعليمي ككل والبيئة التي يتواجد فيها.

ب- وجوب التركيز على التجديد: بحيث يكون شاملا لجميع جوانب العملية التعليمية بهدف إحداث التوافقات التي يحتاج إليها النظام .

2 - دراسة الواقع الحالي في ضوء الإستراتيجية المرسومة :حيث تتضمن هذه الدراسة: طرق التدريس ووسائله ء وأساليب التقويم، وإعداد المعلم وتدريبه بالإضافة إلى الإدارة المدرسية.

3 - التخطيط : عبارة عن عملية تتضمن اتخاذ مجموعة من القرارات للوصول إلى أهداف محددة وعلى مراحل معينة، وخلال فترة زمنية معينة مستعينا بالإمكانات المادية والبشرية والمعنوية المتاحة والهدف من ذلك أنها تسهل عملية التنفيذ والتمويل والتغيير في العملية التعليمية .

خامسا – جودة المباني التعليمية و تجهيزاتها:

المبنى التعليمي وتجهيزاته محور هام من محاور العملية التعليمية ، حيث يتم فيه التفاعل بين مجموع عناصره وجودة المباني وتجهيزاتها ، أداة فعالة لتحقيق الجودة الشاملة في التعليم، لما لها من تأثير فعال على العملية التعليمية وجودتها وبشكل إحدى علاماتها البارزة.

والجدير بالذكر أن المباني التعليمية بمشتملاتها المادية والمعنوية مثل القاعات ، لتهوية، الإضاءة، دورة المياه،المقاعد، الصوت، النادي الطلابي، الملعب ، وغيرها من المشكلات تؤثر على جودة التعليم ومخرجاته، وكلما حسنت واكتملت قاعات التعليم كما أثر ذلك بدوره ملى قدرات أعضاء هيئة التدريس الطلبة.

سادسا - جوده الوسائل والأساليب والأنشطة:

ويتم ذلك باستخدام التقنيات الأجهزة الحديثة التي يمكن أن توظف من قبل المؤسسات التربوية وذلك لمساعدتهم على الإطلاع بأدوارهم المتعلقة بالتخطيط لتحليل والتقويم والرقابة ، حيث يمكن الاستفادة من هذه التقنيات في مراكز من التعليم ومراكز المختبرات والأجهزة المخبرية ومشروع تطوير المكتبات

المدرسية وفى تطوير امتحان شهادة البكالوريا، حيث تهدف هذه التكنولوجيا في تسهيل الحصول على المعلومات وتبادلها وجعلها متاحة لمن يطلبها بأعلى كفاءة ممكنة ، ويمكن إجمال مكونات تكنولوجيا المعلومات بالأجهزة والمعدات اللازمة لتشغيل نظام المعلومات، و البرمجيات ،والمعلومات التي كانت في الأصل بيانات ثم أصبحت معلومات نستفيد منها في صياغة القرارات ، والاتصالات

و تشمل الاتصالات السلكية واللاسلكية لانتقال المعلومات من مكان التخزين إلى المستفيدين منها، ولكي نستفيد من تكنولوجيا المعلومات في الإدارة التعليمية يجب تحديد الاحتياجات من المعلومات لكل نشاط من الأنشطة سواء كانت تلك الأنشطة

من داخل الجامعة أو خارجها، تحديد الوسائل التي يتم بها تجميع المعلومات المطلوبة، بالإضافة إلى كيفية التعامل مع المعلومات في الحصول على المؤشرات الضرورية لاتخاذ القرارات وكذلك تنظيم عمليات حفظ وتحديث واسترجاع المعلومات بشكل يحقق الأهداف التي ترجوها الإدارة وبالطريقة الأفضل.

سابعا - جودة الكتاب العلمي:

و يقصد به جودة محتوياته و تحديثه المستمر بما يواكب التغيرات المعرفية و التكنولوجية بحيث يساعد الطالب على توجيه ذاته في دراساته ، و أبحاثه في جميع أنواع التعلم التي تطبقها المؤسسة التعليمية منه ، كما يجب أن توفر الكتب النشاط التعليمي الذي يكون فيه الطالب محور الاهتمام ، ويعمل على خلق اتجاهات و مهارات ضرورية لديهم، الأمر الذي يسهم في زيادة وعي الطالب ، ومن ثم القدرة على التحصيل الذاتي للمعلومات بالبحث و الإطلاع مما يثري التحصيل و البحث العلمي.

ثامنا - جودة الإدارة التعليمية والتشريعات و اللوائح :

ليس هناك خلاف على أن قيادة إدارة الجودة الشاملة تعتبر أمرا حتميا وجودة الإدارة للمؤسسة التعليمية تتوقف إلى حد كبير على القائد ، فإذا فشل في إدراكه للمدخل الهيكلي نحو إدارة الجودة الشاملة ، فمن غير المحتمل تحقيق أي نجاح ن ويدخل في إطار جودة إدارة المؤسسة الجامعية جودة للتخطيط الاستراتيجي، ومتابعة الأنشطة التي تقود إلى خلق ثقافة إدارة الجودة الشاملة ،أما جودة التشريعات واللوائح التعليمية فلا بد أن تكون مرنة وواضحة ومحددة حتى تكون ،عونا لإدارة المؤسسة التعليمية

كما يجب عليها آن تواكب كافة التغيير والتحولات من حولها ومن ثم يجب أن يؤخذ ذلك في الاعتبار، لأن المؤسسة التعليمية توجد في عالم متغير وتؤثر وتتأثر به.

تاسعا - جودة التمويل و الاتفاق التعليمي :

يمثل تمويل التعليم مدخلا بالغ الأهمية من مدخلات أي نظام تعليمي، وبدون التمويل اللازم يقف نظام التعليم عاجزا عن أداء مهامه الأساسية، أما إذا توافرت له الموارد المالية الكافية، قلت مشكلاته، وصارت من السهل حلها، ولاشك أن جودة التعليم على وجه العموم تمثل متغيرا تابعا لقدر التمويل التعليمي في كل مجال من مجالات النشاط ، ويعد تدبير الأموال اللازمة للوفاء بتمويل التعليم أمرا له أثره

الكبير في تنفيذ البرامج التعليمية المخطط لها، وكذلك فإن سوء استخدام الأموال سيؤدي ضما إلى تغيير خطط وبرامج التعليم، الأمر الذي يؤثر حتما على جودة التعليم والتي تحتاج غالبا إلى تمويل دائم، مصادره من التمويل الحكومي والذاتي، وعائد خدمات ومراكز البحوث والاستشارات والتدريب.

ونود أن نشير إلى أن التعليم يعتبر من الحاجات الأساسية لكل من المواطن والمجتمع، حيث يقوم التعليم على صقل الموارد البشرية وإعادة تأهيلها، وهذا بدوره يساعد على تطور المجتمع وتقدمه في كافة المجالات. ولا تتوقف أهمية التعليم عند محو الأمية وبناء الجامعة فقط ، بل يقوم على تنمية القدرات الذهنية ، واكتساب المهارات العلمية لذلك فأي مجتمع يريد الحضارة والتطور لا بد له من تنمية الموارد البشرية لديه ، حيث لا تعتمد على عدد هذه الموارد بقدر ها تعتمد كلى نوعيتها ومهاراتها، مما تدعو الحاجة إلى عملية التمويل والذي يلعب دورا إيجابيا أو معوقا حسب الأسلوب المتبع في التمويل وطبيعة النظام التمويلي المعتمد في التعليم ء لذلك يعد حسب الأسلوب المتبع في التمويل وطبيعة النظام التمويلي لمعتمد في التعليم ، لذلك يعد ضعف تمويل التعليم من أهم المشكلات التي تواجه مختلف دول العالم بعامة الجزائر بخاصة ، وارتفاع مستوى الوعي بدور التعليم وتأثير على مستقبل الدول والأفراد، لذلك تواجه الحكومات هذه الدول مشكلة تمويل التعليم عندما تكون الموارد المتاحة لها لا تكتفي لتمكينها من الإيفاء بالالتزامات التي تقطعها على الصعيد المدرسي ، و لأهمية عملية التمويل للتعليم ، دعت الاتجاهات الحديثة المهتمة باقتصاديات التعليم إلى الاهتمام بهذه العملية من أجل تحقيق التنمية و تلبية الطلب المتزايد على التعليم عن طريق توفير الدعم المالي ، التعليم هو حق المواطن بإشباع رغباته ورغبات المجتمع ، لذلك لا يجوز إخضاعه لمعايير الاستثمار في المشروعات الاقتصادية كما أنه لا يجوز إهمال دراسة مدى كفاءة تشغيل الأموال في تمويل التعليم لأنه يتزايد بشكل كبير و ذلك بسبب زيادة المواليد وقلة الوفيات، وطول مدة سنوات التعليم الإلزامي ، و الاهتمام بالأمور التي تزيد من تكلفة التعليم من مباني مدرسية ووسائل تعليمية ، و التوسع الكمي و الكيفي في التعليم بالإضافة إلى ارتفاع المرتبات و انخفاض قيمة العملات ، ومن هنا تبرز الحاجة إلى إعادة النظر في هيكل النظام التمويلي ، بالإضافة إلى ترشيد استخدام المدخلات التعليمية.

وهناك العديد من المبررات لمقترحات التمويل التعليمي وهي:

1- الارتفاع المتزايد في أعداد الطلبة نحو التعليم الحكومي ن وهذا يدعو

للبحث عن مصادر إضافية لتمويل التعليم وزيادة النسب المعمول بها حاليا كمصدر لتمويل التعليم.

2- نسبة النمو في تكاليف تعليم الطلبة تفوق نسبة النمو في موازنة التربية و التعليم
3- التباين في تقديم الخدمات التعليمية للطلبة بسبب محدودية موارد الوزارة في ذلك.
4- بعمل هذا النموذج يمكن توفير مبالغ مادية إضافية من خلال توفير احدث المستلزمات التعليمية.
5- مساهمة المؤسسات في تمويل التعليم العالي طالما هذه المؤسسات الاقتصادية وهي المستفيدة من مخرجات التعليم العالي .
6- زيادة الرسوم المدرسية المقررة على الطالب وذلك حتى يتحمل جزءا نفقات دراسته.

عاشرا - جودة تقييم الأداء التعليمي:

يتطلب رفع كفاءة وجودة التعليم، تحسين أداء كافة عناصر الجودة التي تتكون فيها المنظومة التطبيقية والمشتملة بصفة أساسية على الطالب، والأستاذ والبرامج التعليمية وطرق تدريسها، وتمويل وإدارة المؤسسة التعليمية، وكل ذلك يحتاج بالطبع إلى معايير لتقييم كل العناصر بشرط أن تكون واضحة ومحددة ويسهل استخدامها والقياس عليها، وهذا يتطلب بدوره تدريب كافة العاملين بالمنظومة التطبيقية لإدارة الجودة الشاملة عليها مع إعادة هيكلة الوظائف والأنشطة وفق تلك المعايير ومستويات الأداء.

إحدى عشر – جودة البيئة المحيطة:

تعتبر دراسة المجتمع الخطوة الأولى التي يجب أن تسبق أي مجهود اصلاحي أي مجتمع من أجل التعرف على حقائق البيئة وخاصة تاريخها جغرافيتها وعدد سكانه ومميزاتها في مختلف المجالات ومن خلال دراستنا للمجتمع لابد من إثارة الوعي نحو المشكلات البيئية من خلال وسائل الدعاية والاتصال بأفراد و المجتمع.

وتعتبر الجامعة الحديثة مدرسة المجتمع التي تكون خلية حسية في نسيجه تدأب على الإسهام في النهوض بها بطريق مباشر وغير مباشر مثلما تحرص على حفزه على النهوض بها ورفع مستواها وقيام الجامعة بخدمة المجتمع وتوثيق صلتها به ، ينبغي ألا يكون على حساب العمل الجامعي ونمو الطلبة أنفسهم ، فخدمة البيئة

والاتصال بها في كل الأحوال وسيلة لا غاية، والجامعة إذ تقوم به إنما تسعى من ورائه إلى تحسين نمو الطلبة و زيادة الحياة الجامعية والعمل الجامعي بغنى وحيوية.

وأن الجامعة التي تهتم بتعليم الأفراد، إنما تعدهم للحياة بنجاح في المجتمع الذي يعيشون فيه، ويتم الأعداد من خلال إعطاء قدر أساسي من المعارف والمهارات والاتجاهات والتي بدونها يصبح الفرد متخلفا في مجتمعه ، بالإضافة إلى المبادئ العادات ، الاتجاهات والتي تجعله صحيح الجسم ، سليم النفس قادرا على الإسهام في توفير السلامة للآخرين.

الإحالات:

1 - سالي براون وفل ريسن، معايير لتقويم جودة التعليم لدى المدرسين، ترجمة أحمد مصطفى، دار البيارق،الأردن، د ط، 1997 ، ص18

[2] - عصام الدين نوفل، عبد الجواد، ضبط الجودة، المفهوم، المنهج، التطبيقات التربوية، مجلة التربية، قطاع البحوث بوزارة التربية، الكويت، العدد33، 2000، ص18

[3] - مسلم علاوي السعد جودة العملية التعليمية الجامعية ومتطلبات تحسينها – دراسة حالة جامعة البصرة، ص12

[4] - أحمد ابراهيم عبد الهادي :إدارة الإنتاج و العمليات و التكنولوجيا، دار النهضة القاهرة، 1995 ، ص 35

[5]- خالد بن سعد عبد العزيز: ادارة الجودة الشاملة تطبيقات على القطاع الصحي،غير منشور:الرياض1997 ، ص 47

[6]- جوزيف جابلونسكي:ترجمة عبد الفتاح النعمان، إدارة الجودة الشاملة،مركز الخبرات المهنية،القاهرة ، 1996، ص 31

قائمة المصادر والمراجع:

-أحمد ابراهيم عبد الهادي :إدارة الإنتاج و العمليات و التكنولوجيا، دار النهضة القاهرة، 1995

- جوزيف جابلونسكي:ترجمة عبد الفتاح النعمان، إدارة الجودة الشاملة،مركز الخبرات المهنية،القاهرة ، 1996

- خالد بن سعد عبد العزيز: ادارة الجودة الشاملة تطبيقات على القطاع الصحي،غير منشور:الرياض1997

- عصام الدين نوفل، عبد الجواد، ضبط الجودة، المفهوم، المنهج، التطبيقات التربوية، مجلة التربية، قطاع البحوث بوزارة التربية، الكويت، العدد33، 2000، ص18
سالي براون وفل ريسن، معايير لتقويم جودة التعليم لدى المدرسين، ترجمة أحمد مصطفى، دار البيارق،الأردن، د ط، 1997
- مسلم علاوي السعد جودة العملية التعليمية الجامعية ومتطلبات تحسينها – دراسة حالة جامعة البصرة